الأمم المتحدة

A/75/PV.101

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون
الجلسة العامة ١٠١

الأربعاء، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له

البند ١٠٣ من جدول الأعمال (*تابع*)

نزع السلاح العام الكامل

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار ٥١/٧٢، المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ستبدأ الجمعية العامة اجتماعها الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له. وسأدلي الآن ببيان افتتاحي من المنصة.

بيان الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع معا للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية للمرة الثانية عشرة. واليوم نحتفل بذكرى إغلاق موقع إجراء التجارب النووية في سيميبالاتينسك في كازاخستان في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١. نتذكر ضحايا التجارب النووية. ونكرم الناجين. ونستعرض تركة الأسلحة النووية، بما في ذلك النفايات النووية. لقد أجريت أكثر من ٢٠٠٠ تجربة نووية منذ ظهور الأسلحة النووية، وبينما انخفض معدل إجراء التجارب، فإنه لم يتوقف. إن لهذه التجارب تداعيات طويلة الأمد على صحتنا وبيئتنا. فهي تدمر المجتمعات التي تطالها. وتجبر الأهالي على النزوح من أوطانهم. كذلك فإن أثار التجارب النووية كارثية على البيئة، وسنناقش اليوم أثرها على مستويات سطح البحر وتغير المناخ.

ستطالب دول أعضاء عديدة اليوم مرة أخرى بإنهاء التجارب النووية إلى الأبد وبحظر الأسلحة النووية. والجمعية العامة، ما برحت، منذ نشأتها، ملتزمة بنزع السلاح النووي. وكان الهدف من أول قرار اتخذته في عام ١٩٤٦ (القرار ١(١)) تحقيق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. أرحب بالتقدم الذي أُحرز العام الماضي في مجال نزع السلاح النووي، لا سيما بالنظر إلى التحديات الإضافية التي تسببت بها جائحة مرض فيروس كورونا. ويشمل ذلك الجهود المتعددة الأطراف. في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أُودع لدى الأمم المتحدة الصك الخمسون للمصادقة على معاهدة حظر الأسلحة النووية، ومن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ثم دخلت المعاهدة حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وجرى تمديد المعاهدة الثنائية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، المعروفة أيضا باسم معاهدة ستارت الجديدة، لفترة خمس سنوات إضافية، حتى ٤ شباط/فبراير ٢٠٢٦.

ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. أحث على إعادة ترتيب الاجتماعات التي تأجلت. ويشمل ذلك تحديد موعد أقصاه شباط/فبراير ٢٠٢٢ لعقد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وتحديد موعد لانعقاد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا. بما أن ولايتي بوصفي رئيسا للجمعية العامة ستنتهي في غضون أيام قليلة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهيب بالدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك على جناح السرعة.

وفقا للمادة ٧٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أدعو الآن السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى مخاطبة الجمعية العامة في بيان باسم الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

السيدة إيزومي ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): تحل هذا العام الذكرى السنوية الثلاثون لإغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية في كازاخستان، وهو أكبر موقع لتلك التجارب في الاتحاد السوفياتي السابق. وكان إغلاق ذلك الموقع، الذي أجريت فيه أكثر من ٤٥٠ تجربة نووية، إيذانا بانتهاء حقبة إجراء التجارب النووية بدون قيود. وبعد خمس سنوات، اُعتمدت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في لحظة تاريخية بالنسبة للعمل المتعدد الأطراف ولمسألة نزع السلاح النووي. وخلاصة القول، من المعروف أن ثماني دول أجرت أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة نووية، وكان الكثير منها في بعض من أكثر البيئات بعدا ونقاء في العالم. وتسببت هذه التجارب في معاناة إنسانية هائلة ودمرت نظما إيكولوجية سيستغرق تعافيها عقودا، إن لم يكن قرونا.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحظر على جميع البلدان إجراء أي تجارب لأسلحة نووية متفجرة في أي مكان، كما أنها محور الجهود العالمية الرامية إلى القضاء نهائيا على التجارب النووية. ولهذه المعاهدة القدرة على حماية الأجيال المقبلة من المعاناة الإنسانية والكارثة البيئية اللتين تنشآن عن هذه التجارب. وهي إسهام قيم في إطار جهود عدم الانتشار النووي. وتمثل حاجزا قويا يحول دون استحداث أسلحة جديدة، مما يكبح سباق التسلح النووي. ولكن على الرغم من القبول شبه العالمي للمعاهدة، لم تُجنى الفائدة من إمكاناتها الكاملة لعدم بدء نفاذها بعد. أحض مرة أخرى الدول التي لم تصدّق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك بدون تأخير. وتقع مسؤولية خاصة على عاتق الدول الثماني التي يلزم تصديقها لكي يبدأ نفاذ المعاهدة، ولكن ينبغي لجميع الدول أن تلتزم بحظر ملزم قانونا.

وبينما نحتفل باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، فلنتأمل جميعا في الأضرار البشرية والبيئية الهائلة التي سببتها عقود من هذه التجارب. ولنجدد التزامنا بإنهاء جميع التجارب النووية على نحو ينطبق على الجميع وفي كل مكان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على بيانها.

قبل المضي قدما، وعلى النحو المبين في رسالتي المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أود التشاور مع الأعضاء بغية دعوة المتكلمين التالية أسماؤهم للإدلاء ببيانات رئيسية في هذا الاجتماع التذكاري: السيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيدة فيفيان أوكيكي، مديرة مكتب اتصال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك؛ السيدة سو كولمان – هاسيلدين، إحدى الناجيات من تجارب كوكاثا النووية وممثلة الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية في أستراليا؛ والسيدة دانيتي لاكون، العضوة السابقة في رابطة الطلاب في جزر مارشال.

وما لم يكن ثمة اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب، وبدون إرساء سابقة، في دعوة هؤلاء المتكلمين للإدلاء ببيانات خلال هذا الاجتماع التذكاري؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٧٦/٧٥).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كما ورد أيضا في رسالتي المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، ستُدلي كل من السيدة كولمان – هاسيلدين والسيدة لاكون ببيانين مسجلين مسبقا. وفي هذا الصدد، عملا بالمقرر ٥٥٨/٧٥ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٢١، ستعرض البيانات المسجلة مسبقا بعد مقدمة يلقيها رئيس الجمعية العامة، وبالإضافة إلى المحضر الحرفي للجلسة العامة سيعمم رئيس الجمعية العامة وثيقةً تجميعية تضم البيانات المدلى بها بطريقة البيانات المسجلة سلفا في كل جلسة من الجلسات العامة الرسمية وتُرفَق بالمحاضر الحرفية للجلسة.

أدعو الآن السيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى الإدلاء ببيان رئيسي.

السيد فلويد (منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة الجمعية العامة بشأن هذه المسألة المهمة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على الملاحظات التي أدلت بها باسم الأمين العام. يسرني أن أتشاطر هذه المنصة اليوم مع متكلمين من منطقتي في آسيا والمحيط الهادئ – السيدة سو كولمان – هاسيلدين، أستراليا، والسيدة لاكون، ممثلة جزر مارشال، بشأن مسألة مهمة جدا لمنطقتنا.

بينما نحتفل بهذا اليوم المهم، لا بد لنا من أن نواصل الاستماع إلى أصوات أولئك الذين تضرروا من العواقب المأساوية للتجارب النووية. قبل ثلاثين عاما، كما سمعنا من قبل، وقع أول رئيس لجمهورية كازاخستان، نور سلطان نزاربابييف، مرسوما قضى بإغلاق موقع التجارب النووية في سيميبالاتينسك المعروف باسم المضلع، في عمل جسور ذي بصيرة. ولكن قبل أسبوعين وقفت في إحدى بؤر الانفجارات في موقع سيميبالاتينسك. كانت تجربة مؤلمة. لقد أجريت أكثر من ٤٥٠ تجربة نووية في المضلع بإجمالي قوة تفجيرية تعادل ٢٥ ٠٠٠ قنبلة بقوة قنبلة هيروشيما، ولن يتسنى الفهم الكامل لنطاق أثر ذلك على صحة الإنسان والبيئة. ولكن بالنسبة للمجتمعات التي تضررت جراء تعرضها للتجارب النووية هناك، وفي مواقع التجارب النووية الأخرى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في بلدي، فإن الألم والكرب يمثلان الإرث المحزن لحقبة أجريت فيها تلك التجارب بلا قيود.

بيد أنه ينبغي أيضا ألا يحيد بصرنا عن المعاناة والخسائر الكبيرة التي قد تنجم عن حرب نووية تمزق كل ذرة من البشرية جمعاء. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هدف من أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح استغرق إعدادها عقودا. وتم التفاوض بشأنها بغية إزاحة العالم بعيدا عن حافة الهاوية النووية ووضعنا على طريق مستقر نحو القضاء على هذه القوة الأكثر تدميرا التي تستحضرها البشرية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قصة نجاح، على الرغم من أنها لم تصبح ملزمة قانونا بعد. منذ فتح باب التوقيع عليها التي مضى عليها ٢٥ عاما هذا الشهر، كان هناك امتثال شبه عالمي للقاعدة المناهضة للتجارب النووية التي تستند إليها المعاهدة. وبعد توقيع ١٨٥ دولة على المعاهدة ومصادقة ١٧٠ دولة عليها، ما فتئ دعمها يزداد. بيد أنه ما من سبيل لفرض حظر دائم وقابل للتحقق للتجارب النووية إلا من خلال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق عالميتها. إن تخليص العالم من الأسلحة النووية وعد لا يمكن الوفاء به ما لم يتوحد المجتمع الدولي حيال هذه القضية المهمة. لقد أثبتت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أنها تدبير فعال لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، ولكننا لا نستطيع أن نركن إلى الإنجازات التي تحققت بالأمس. يجب أن نعترف بأن عملنا لم يكتمل تماما بعد وينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا لكي يتسنى بدء نفاذ المعاهدة واستكمال نظام التحقق الخاص بها.

فلنلتزم معا بالعمل كي نكفل ألا يعاني العالم مرة أخرى من العواقب الوخيمة للتجارب النووية، ونحد من المخاطر النووية، ونحول دون نشوب حرب نووية، ونبني عالما أكثر أمنا وسلامة للأجيال المقبلة بالقيام بعمل ملموس لتعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وبمقدورنا تحقيق هذه الأهداف النبيلة باغتنام كل فرصة للدفع

قدما نحو بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق عالميتها. وبقيامنا بذلك، سنكون قد أثبتنا أن الوفاء بالتعهد المتمثل في إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية غاية أصبح من الممكن تحقيقها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة فيفيان أوكيكي، مديرة مكتب الاتصال في نيويورك التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة أوكيكي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد رافائيل ماريانو غروسي، أثني عليكم، سيدي الرئيس، لعقدكم اجتماع اليوم للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وأعرب عن تقديري البالغ للممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على الملاحظات التي أدلت بها باسم الأمين العام. ونشيد أيضا بحكومة كازاخستان لالتزامها على مر السنين بتعزيز الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، بعد أن عانت مباشرة من الآثار المدمرة للتجارب النووية على أراضيها في سيميبالاتينسك.

إن كفالة استخدام العلم والتكنولوجيا النوويان حصرا للأغراض السلمية الركيزة الأساسية التي استند إليها إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل أكثر من ٦٠ عاما. طوال العقود الستة الماضية، ساعدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه أتاحت، لا سيما للبلدان النامية، العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. فالعلوم والتكنولوجيا النوويين تساعدان البلدان على الحد من الفقر والجوع وتوليد الكهرباء وإدارة الموارد المائية والعلاج من أمراض من قبيل السرطان، والتصدي لتغير المناخ، وفي مجالات أخرى كثيرة.

إن الوكالة تسهم مباشرة في تحقيق تسعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ونحن نساعد بلدانا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على تسخير قوة العلم النووي لزيادة غلة المحاصيل، وتعلم تقنيات النظائر التي تقلل من الحاجة إلى الري والأسمدة، وتعقيم الآفات، والحد من استخدام المبيدات الضارة، وتحليل البلاستيك الملوث لمحيطاتنا. نحن نساعدها على استخدام تقنية تسليط الأشعة على الأغذية لتصمد طويلا كي تكون صالحة للتصدير، وتحليل إمدادات المياه، وإعادة بناء المدن التي مزقتها الحرب، والاستفادة من التقدم الهائل في الطب النووي لتشخيص أمراض السرطان وعلاجها.

ومن الضروري أن نكفل استخدام التكنولوجيا النووية على نحو آمن ومأمون. وعلى الرغم من أن الأمن والأمان النوويين مسؤولية تقع على عاتق الدول، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما برحت المنتدى الدولي الذي تعمل فيه البلدان معا لوضع معايير الأمان وإرشادات السلامة وتبادل أفضل الممارسات. والوكالة تساعد دولها الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها في هذه المجالات بوضع معايير للأمان يمكن استخدامها كأساس للقواعد التنظيمية الوطنية، وبتقديم العديد من الخدمات عند الطلب، بما في ذلك بعثات الاستعراض للخبراء.

وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع الوكالة بدور رائد باعتبارها منصة عالمية تعنى بتعزيز الأمن النووي. وتسعى البلدان على نحو متزايد للحصول على مساعدتنا في التقليل إلى أدنى حد من خطر وقوع المواد النووية وغيرها من المواد المشعة في أيدي الإرهابيين. ونحن نوفر التدريب في مجال الأمن النووي، ونساعد البلدان على تحسين الأمن المادي لمنشآتها النووية التي توجد فيها مواد نووية، ونحتفظ بقاعدة بيانات عالمية موثوقة جدا بشأن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٠، نظمت الوكالة بنجاح المؤتمر الدولي للأمن النووي: تكثيف الجهود وتعزيزها، الذي عقد في فيينا وجمع أكثر من ٩٠٠ ١ مشارك لتبادل الخبرات والإنجازات في مجال الأمن النووي. واعتمدت الدول الأعضاء إعلانا وزاريا يؤكد دعمها للأمن النووي.

من المهام الأساسية الأخرى للوكالة التحقق من عدم سعي البلدان للحصول على أسلحة نووية. ويتولى موظفو الوكالة مهمة التحقق في المرافق النووية في جميع أنحاء العالم. ثم يعودون بعينات يجري تحليلها للكشف عن أي أثر محتمل لاحتوائها مواد نووية. والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة التي عهد إليها المجتمع

الدولي بالتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها بعدم الانتشار واقتصار البرامج النووية على الأغراض السلمية فقط. ونضطلع بذلك بتطبيق ضمانات، وتنظيم بعثات قانونية وتقنية معتمدة دوليا في ١٨٥ دولة، منها ١٨٢ دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، بدأت ١٣٧ دولة من هذه الدول البالغ عددها ١٨٥ دولة تنفيذ بروتوكولات إضافية، مما زاد من إمكانية وصول الوكالة إلى المواقع والمعلومات.

عزز المدير العام الاتصالات مع الدول الأطراف، ويتضمن ذلك إرسال رسائل للتذكير بالتزاماتها الناشئة عن معاهدة عدم الانتشار، على سبيل المثال، ودعوة الدول التي أبرمت بروتوكولات كميات صغيرة في إطار الاختبار المعياري القديم إلى تعديل بروتوكولاتها أو إعادة التوقيع عليها. وهذا أمر ضروري لعلاج نقطة ضعف في نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أدركها مجلس المحافظين منذ أكثر من ١٥ عاما. إن بروتوكول الكميات الصغيرة المعياري القديم غير ملائم لنظامنا الحالي للضمانات.

من الإنجازات الرئيسية في عمل الوكالة إنشاء بنك لليورانيوم المنخفض التخصيب في كازاخستان، ويعمل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ويعتبر البنك آلية ترتكَن إليها الدول الأعضاء كملاذ أخير في حالة تعطل توريد اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى محطة نووية لتوليد الكهرباء بسبب ظروف استثنائية يستحيل معها تأمين الوقود من خلال أسواق البنوك التجارية أو ترتيبات أخرى للتوريد. مرة أخرى، تشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية حكومة كازاخستان على استضافتها لهذا المرفق المهم وعلى تعاونها الممتاز مع الوكالة في هذا الصدد.

شهد العام ونصف العام الماضي صعوبات كبيرة. فقد أجبر مرض فيروس كورونا الدول الأعضاء على التحول عن مسارها نحو تحقيق أهدافها الخاصة للتنمية المستدامة. واستجابة لذلك، أطلقت الوكالة أكبر عملية طوارئ في تاريخها، حيث قدمت الأدوات الخاصة باختبار تفاعل البوليمراز التسلسلي الآني إلى ما يقرب من ١٣٠ بلدا، مما عاد بالنفع على أكثر من ٢٨ مليون شخص. وفي العام الماضي، بغية الحد من خطر تفشي الأمراض الحيوانية المصدر مستقبلا، أطلقت الوكالة مبادرة العمل المتكامل للأمراض الحيوانية المصدر لحسن إعداد البلدان للتعامل مع الجوائح مستقبلا من خلال استخدام التقنيات النووية والتقنيات المستمدة من المجال النووي. ”التأهب لتفشي الأمراض الحيوانية المصدر: دور العلم النووي“ هو موضوع المنتدى العلمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذا العام، الذي سيعقد يومي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر على هامش الدورة الخامسة والستين للمؤتمر العام للوكالة. وسيشارك في هذا الحدث منظمات شقيقة من قبيل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية.

أخيرا، تواصل الوكالة مساعدة الدول في تقييم النشاط الإشعاعي المتبقي في المناطق المتضررة من تجارب الأسلحة النووية، وذلك لتقييم ما إذا كان الاستخدام الآمن لهذه الأراضي ممكنا أم أن الأمر يستلزم اتخاذ إجراءات علاجية. فعلى سبيل المثال، ساعدت الوكالة حكومة كازاخستان على مر السنين في تقييم التلوث الإشعاعي في الأراضي المتضررة من التجارب النووية في موقع سيميبالاتينسك والمناطق المحيطة به. وتنفذ الوكالة حاليا مشروعا للتعاون التقني يركز على تعزيز القدرات الوطنية على تقييم الجدوى من تخصيص أجزاء من موقع تجارب سيميبالاتينسك لاستخدامها في النشاط الاقتصادي العادي. وسيستمر هذا العمل في السنوات القادمة، وهو بمثابة تذكير بالآثار الخطرة الطويلة الأجل الناجمة عن التجارب النووية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام الوكالة الثابت بالمساهمة في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية ومن التجارب النووية. وهي تسهم إسهاما ملموسا في تحقيق هذه الغاية باضطلاعها بعمليات التحقق النووي الموثوق بها وتعزيزها للأمن النووي الفعال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمقرر ٥٥٨/٧٥ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٢١، أقدم الآن البيان المسجل مسبقا للسيدة سو كولمان – هاسيلدين، وهي إحدى الناجيات من تجارب كوكاثا النووية وعضوة في الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية في أستراليا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/75/1019).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): عملا بالمقرر ٥٥٨/٧٥، أقدم الآن بيانا مسجلا مسبقا للسيدة دانيتي لاكون، العضوة السابقة في رابطة طلاب جزر مارشال.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/75/1019).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غابون، الذي سيتكلم باسم المجموعة الأفريقية.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأفريقية. تعرب المجموعة الأفريقية عن تقديرها لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع وعلى دعمكم لنزع السلاح النووي. ونقدر أيضا الرسالة القيمة التي وجهتها السيدة ناكاميتسو باسم الأمين العام، والبيان الذي أدلى به الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن اجتماعنا هنا اليوم دليل على رغبتنا وعزمنا على وضع حد للتجارب النووية باعتبار ذلك خطوة أساسية على الطريق نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد المجموعة الأفريقية أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تهدف إلى فرض حظر شامل على التجارب النووية مع كل ما ينطوي عليه ذلك من تبعات، والوقف التام لعمليات الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية.

ما انفكت الإزالة الكاملة للأسلحة النووية الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي ذلك السياق، تؤكد المجموعة الأفريقية الحاجة الملحة لتخليص عالمنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، من الأسلحة النووية، لأن وجودها يشكل تهديدا وجوديا للسلام والأمن العالميين، وكذلك لبقاء الجنس البشري في المستقبل. وتؤيد المجموعة مبدأ النزع الكامل للسلاح النووي باعتباره شرطا أساسيا بالغ الأهمية لصون السلام والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، نود أن نذكر بالحدث التاريخي المتمثل في بدء نفاذ المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية في ٢٢ كانون الثاني/يناير. ولذلك، تحث المجموعة الأفريقية جميع أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك المشمولة بما يسمى بالمظلة النووية، على اغتنام الفرصة للتوقيع على المعاهدة والمصادقة عليها بسرعة، وكذلك السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وتعرب المجموعة مرة أخرى عن قلقها العميق إزاء بطء وتيرة إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية من حيث القضاء التام على ترساناتها النووية، وفقا لالتزاماتها وتعهداتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولذلك تصر المجموعة الأفريقية على تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع التدابير والتعهدات المتفق عليها في إطار معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الالتزامات بتحقيق عالمية المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية ما تسهم به المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم في سبيل تحقيق الأهداف العامة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وبالتالي تعزيز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. في ذلك السياق، نكرر التزامنا بمعاهدة بليندابا، التي تؤكد مركز أفريقيا باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية وتمثل درعا لمنطقة أفريقيا، بما في ذلك منع تمركز الأجهزة المتفجرة النووية في القارة وحظر اختبار تلك الأسلحة في القارة الأفريقية بأسرها.

وتود المجموعة الأفريقية أيضا أن تذكر بعقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط عملا بالمقرر ٥٤٦/٧٣، وتهيب بجميع الدول حضوره لمواصلة المشاركة البناءة وبحسن نية من أجل التفاوض على معاهدة ملزمة قانونا بتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

لاستعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥. كما تود المجموعة أن تؤكد على أن قرار عام ١٩٩٥ لا يزال جزءا أساسيا لا يتجزأ من مجموعة التدابير والأسس التي على أساسها تم تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، وتؤكد استمرار صلاحية ذلك القرار إلى أن تتحقق أهدافه.

وتعرب المجموعة مرة أخرى عن أسفها لعدم توصل المؤتمر التاسع لاستعراض المعاهدة إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية، على الرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا. وإذ نتطلع المجموعة إلى المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، تدعو جميع الدول إلى العمل من أجل الحفاظ على مصداقية المعاهدة واستدامتها وتحقيق أهدافها من خلال اعتماد وثيقة ختامية متوازنة وشاملة.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات التي تعقد بشأن الأسلحة النووية، ولا سيما ما يساورها من قلق بالغ إزاء تفجير الأسلحة النووية، سواء تم ذلك عن طريق الخطأ أو عمدا. وتحض المجموعة جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الأخذ في الحسبان العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على صحة الإنسان، والبيئة، والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتفكيك هذه الأسلحة والتخلي عنها.

وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد أهمية انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونؤمن بأن المعاهدة تبعث الأمل في إمكانية وقف مواصلة تطوير الأسلحة النووية وانتشارها، مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يجدد دعمه لتعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة والتي لم توقع أو تصدق عليها بعد، على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

في الختام، تهيب المجموعة الأفريقية مرة أخرى بجميع الدول إلى العمل بلا كلل من أجل تيسير التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل الوفاء بالهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وتحقيق الغايات المتعلقة بذلك، مع مراعاة المسؤولية الخاصة المترتبة على الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أندورا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى.

السيد لوبيز لافادو (أندورا) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى.

نشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد اجتماع عام رفيع المستوى اليوم للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، وفقا للقرار ٥١/٧٢. نرحب في اجتماع اليوم بالسيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب أيضا بالسيدة فيفيان أوكيكي، مديرة مكتب اتصال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك، وكذلك بممثلي المجتمع المدني.

يشير القرار ٥١/٧٢ إلى تحديد يوم ٢٩ آب/أغسطس ليصبح اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. والهدف منه تثقيف عامة الناس وزيادة الوعي بشأن الآثار الناجمة عن تجارب الأسلحة النووية المتفجرة وغيرها من التفجيرات النووية وبأهمية إنهائها بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. نشدد على الدور الأساسي الذي تضطلع به في هذا المجال الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام. نسلم أيضا بأهمية التعليم باعتباره أداة لتحقيق السلام والأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار. نؤمن إيمانا راسخا بوجوب بذل كل جهد ممكن لإنهاء التجارب النووية بغية القضاء على الخطر المدمر والضار الذي تشكله آثارها على حياة الناس وصحتهم وعلى البيئة. وهذه العواقب لا يمكن لأحد أن يتجاهلها. إننا ندعو إلى وضع حد للتجارب النووية لكفالة بناء عالم أفضل وأكثر أمنا.

تدين المجموعة بأشد العبارات التجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. تطالب تلك القرارات باحترام جميع الالتزامات الواردة في أحكامها احتراما كاملا، ولا سيما التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن برنامجها النووي والامتناع عن إجراء تجارب نووية جديدة. ونؤكد من جديد تأييدنا لنزع السلاح النووي بالكامل في شبه الجزيرة الكورية من السلاح بطريقة سلمية وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة، ونشجع جميع الأطراف على الالتزام بإجراء حوار مستمر.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة مدللي (لبنان).

تشدد المجموعة على أهمية وضرورة ضمان بدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الوقت المناسب. ونحث جميع الدول التي لم تصادق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول التي يلزم مصادقتها عليها كي يبدأ نفاذها، على أن تفعل ذلك بسرعة. ونناشد جميع الدول الامتناع عن إجراء تجارب الأسلحة النووية المتفجرة وغيرها من التفجيرات النووية. وندعو أيضا جميع الدول إلى إعلان الوقف الاختياري في هذا الصدد ومواصلة الالتزام به، والامتناع عن أي عمل يتعارض مع أهداف المعاهدة.

إننا نثني على الدول الموقعة على المعاهدة لإسهامها في أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الجهود المبذولة لضمان وفاء نظام التحقق بمتطلبات المعاهدة من حيث التحقق من بدء نفاذها، حسبما تنص عليه المادة الرابعة. ونحث الدول المعنية على مواصلة مساعيها في هذا الصدد.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك، الذي سيتكلم بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى باسم أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في البداية، تعرب الجماعة عن تقديرها للرئيس للدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى ولوفد كازاخستان على مبادرته وجهوده الدؤوبة في هذا الصدد. ونشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على بيانها اليوم، والأمين العام على دعمه لهذه المسألة. تعرب أيضا الجماعة عن امتنانها لمشاركة السيدة فيفيان أوكيكي، مديرة مكتب اتصال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك، والسيد روبرت فلويد، الذي نهنئه على تعيينه مؤخرا أمينا تنفيذيا لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتشدد الجماعة أيضا على أهمية شهادات ممثلي المجتمع المدني والناجين من التجارب النووية الذين خاطبوا الجمعية العامة اليوم.

وتود الجماعة أن تذكر بالقرار ٣٥/٦٤، الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والقرار ٥١/٧٢، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اللذين أعلنا يوم ٢٩ آب/أغسطس يوما دوليا لمناهضة التجارب النووية. ويُكرَّس ذلك اليوم الدولي لتعزيز الوعي والتثقيف العامين بشأن آثار تجارب الأسلحة النووية المتفجرة وغيرها من التفجيرات النووية، وبضرورة إنهائها باعتبار ذلك من الوسائل الكفيلة بتحقيق هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تكرر الجماعة إدانتها الشديدة لإجراء أي نوع من التجارب النووية في أي مكان في العالم، وتصر على أنه ينبغي لجميع الدول الامتناع عن إجراء أي تجارب نووية أو تفجيرات أو أي تجارب أخرى غير متفجرة ذات صلة، بما في ذلك التجارب دون الحرجة وتلك التي تنفذ من خلال عمليات المحاكاة الرامية إلى استحداث وتحسين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. فهذه الإجراءات تتعارض مع هدف نظام نزع السلاح وعدم الانتشار والغرض منه وتتعارض أيضا مع الالتزامات والأحكام الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتتعارض أيضا مع روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكذلك نصها، مما يقوض أثرها باعتبارها تدبيرا من تدابير نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

ترحب الجماعة بتوقيع ١٨٥ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومصادقة ١٧٠ دولة عليها، بما في ذلك ٣٦ دولة من

بين الـ ٤٤ دولة التي يلزم مصادقتها عليها لبدء نفاذ المعاهدة. وفي هذا الصدد، ترحب الجماعة بتوقيع جزر القمر على المعاهدة ومصادقة كوبا عليها في عام ٢٠٢١، وتشير إلى الخطوات المهمة التي اتخذت نحو تحقيق عالميتها. ومع ذلك، نؤكد من جديد على الأهمية الحيوية للتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والطابع الملح لذلك، ونحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على اتخاذ التدابير اللازمة للتوقيع والمصادقة عليها دون مزيد من التأخير.

وتؤكد الجماعة من جديد صحة سريان الإعلانات المتعلقة بنزع السلاح النووي التي اعتمدتها الجماعة في بوينس آيرس في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣؛ وفي هافانا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛ وفي بيلين، كوستاريكا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ وفي كويتو في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦؛ وفي بونتا كانا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في جمهورية الدومينيكان. وتشدد الجماعة على الحاجة الملحة إلى القضاء على الأسلحة النووية قضاء مبرما، لأن وجود عالم خال من الأسلحة النووية أمر أساسي لتحقيق الأهداف الرئيسية للبشرية، من قبيل السلام والأمن، والتنمية، وحماية البيئة. وتعرب في هذا الصدد عن قلقها العميق إزاء استمرا وجود الأسلحة النووية أو احتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها، وكذلك تأثيرها الإنساني. وتشدد الجماعة بقوة على وجوب الامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أيا كانت الظروف، وأن استخدامها أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وتلاحظ الجماعة أن معاهدة حظر الأسلحة النووية – التي تحظر امتلاك الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، أو تطويرها، أو إنتاجها، أو حيازتها، أو تجريبها، أو تكديسها، أو نقلها، أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، قد بدأ نفاذها في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وقد انضمت إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة أيضا باسم معاهدة تلاتيلولكو، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارهما إنجازين مهمين على مسار إزالة أسلحة الدمار الشامل هذه في إطار من الشفافية وبطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها وضمن أطر زمنية محددة بوضوح.

أخيرا، تؤكد الجماعة مركز منطقتها باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتأييدا لإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، تؤكد مجددا التزامها بمواصلة تعزيز عملية نزع السلاح النووي باعتباره هدفا ذا أولوية، وبالإسهام في عملية نزع السلاح العام الكامل تعزيزا للثقة بين الدول.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بروني دار السلام، التي ستتكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

نغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد روبرت فلويد على تعيينه أمينا تنفيذيا للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو أول أمين تنفيذي للجنة ينتمي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ونعرب عن دعمنا لجهوده الرامية إلى تشجيع بدء نفاذ المعاهدة.

على الرغم من أن جائحة مرض فيروس كورونا تهيمن على النقاش العام لأسباب وجيهة، فإن مخاطر التجارب النووية يجب أن تظل محورا لاهتمامنا.

لا تزال التطورات الأخيرة في المشهد الأمني العالمي، من قبيل المنافسات الجارية بين الدول الكبرى وتحديث الترسانات النووية والتوترات في شبه الجزيرة الكورية، أمرا واقعا ومثيرا للقلق. وفي هذا الصدد، تدعو الرابطة جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى التحلي بحسن النية، وزيادة التفاهم المتبادل، وتعزيز التعاون، وضمان العمل على نحو جماعي ومسؤول في السعي نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

وتشدد الرابطة على موقفها الجماعي المناهض للتجارب النووية، وستظل تشدد على أهمية انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية. لقد صادقنا جميعا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تدعم التزامنا القوي بالمعايير الدولية المعنية بمناهضة التجارب النووية، وتعزيزها. وفي هذا الصدد، ننضم إلى الآخرين في حث الدول المدرجة في المرفق ٢ على التوقيع على المعاهدة والمصادقة عليها على جناح السرعة حتى يتسنى أخيرا بدء نفاذها.

إن الرابطة تشجب إجراء التجارب النووية، التي تتعارض مع الجهود والمعايير الدولية المناهضة للتجارب النووية وعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، ومع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونؤكد مجددا اعترافنا بالعواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية على صحة الناس، وعلى سبل عيشهم الاجتماعية الاقتصادية، وعلى البيئة.

نؤكد من جديد اعترافنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية على الصعيد العالمي. ونتطلع أيضا إلى المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة الذي سيعقد في العام المقبل. وفي هذا الصدد، تدعو الرابطة الدول الأطراف في المعاهدة إلى تجديد التزاماتها بتنفيذها ودعم إعمال المادة السادسة منها.

وتشدد الرابطة أيضا على أهمية المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية وإسهامها في النهوض بالنظام القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ومن هذا المنطلق، نؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونحث أيضا جميع الدول الأعضاء، بمن فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، على دعم الرابطة في التحرك نحو تحقيق ذلك الهدف الطموح. وفي المستقبل، سنواصل العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود المستمرة التي تبذلها جميع الأطراف لحل جميع المسائل المعلقة وفقا لأهداف معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ومبادئها.

وبشكل عام، تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل المعنية بالنهوض بتنفيذ المعاهدة (٢٠١٨-٢٠٢٢). وفي الوقت نفسه، نواصل دعم الجهود الجارية التي تهدف إلى إنشاء هذه المناطق على الصعيد العالمي، ولا سيما في الشرق الأوسط.

وبالإضافة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة بما فيها المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، تنص معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير، على أن تتعهد كل دولة من الدول الأطراف فيها بألا تُقدِم، تحت أي ظرف من الظروف، على تطوير الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو تجريبها، أو إنتاجها، أو صنعها، أو حيازتها، أو امتلاكها، أو تكديسها. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية اتفاق تاريخي يسهم في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ويكمل الصكوك الحالية الأخرى لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وبناءً على ما سبق، تؤيد الرابطة خطة الأمين العام لنزع السلاح بوصفها خطوة شاملة للنهوض بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي بطريقة ملموسة وشاملة ومتكاملة.

إن العالم معرض لخطر الأسلحة النووية. واستمرار وجود هذه الأسلحة قد يزيد من الشعور بالأمن لدى قلة قليلة ولكنه يضر حقا بالأمن الجماعي للجميع. إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار مسألة عالمية تتطلب مشاركتنا جميعا من خلال تعزيز الشراكة، ولا سيما المساهمة الفعَّالة للنساء والشباب، لتهيئة بيئة تسودها الثقة بين الجميع لتعزيز العمل المتضافر نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم ١٢ عضوا من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

أما وقد شارفت الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة على الانتهاء، فأود أن أشكر معالي الرئيس بوزكير على قدراته الممتازة

في قيادة العمل طوال هذا العام. وفي كل عام، عندما نجتمع في هذه المناقشة، يكون اجتماعنا بمثابة تذكرة مؤلمة ومستمرة بالآثار المدمرة والعشوائية والطويلة الأمد للأسلحة النووية على الناس في منطقة المحيط الهادئ وفي جميع أنحاء العالم. لقد مر أكثر من ٢٠ عاما منذ أن حددت الجمعية يوم ٢٩ آب/أغسطس يوما للدعوة إلى وضع حد للتجارب النووية.

لقد أجريت أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة نووية في جميع أنحاء العالم أثرَّت على حياة الملايين من الناس في جميع أرجاء العالم. نعترف بدور وجهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني في تعزيز خطة نزع السلاح النووي. ونتطلع بصفة خاصة إلى جهود الأمين التنفيذي الجديد لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو واحد منا، وأهنئه على المضي قدما في هذا العمل بطاقة قوية وعزم شديد.

إن نزع السلاح النووي مسألة تتقاطع مع جميع ركائز ميثاق الأمم المتحدة. وتؤثر على السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ندرك أنه على الرغم من الإنجاز الذي تحقق، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله إذا أردنا تحقيق ما تصبو إليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من آمال وأهداف. مرت ٥٠ سنة منذ بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وهي معاهدة تاريخية وقلناها آنذاك ونكررها الآن.

لم يحقق المجتمع الدولي بعد أهداف المعاهدة. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بحظر جميع الأسلحة النووية، تهيئ مسارا للمضي قدما. إن إطار رصد التجارب النووية عملي وفعال، بيد أن تلك المعاهدة المهمة لم يبدأ نفاذها بعد، ولذا نحض جميع الدول إلى التوقيع والمصادقة عليها إذا أردنا تحقيق طموحاتها وأهدافها.

أما في منطقة المحيط الهادئ، فقد كبدت التجارب النووية مجتمعاتنا كلفة باهظة، ولا تزال عواقبها ملموسة عبر المجتمعات المحلية المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة. وفي الفترة بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٦٦، أجريت نحو ٣٠٠ تجربة نووية في الغلاف الجوي وتحت الأرض وتحت سطح الماء تعادل في قوتها مجتمعة نحو ١١ ٠٠٠ قنبلة بقوة قنبلتي هيروشيما. ولا تزال المجتمعات المحلية تعاني من عواقب إجراء التجارب النووية في منطقة المحيط الهادئ، كما سمعنا في أشرطة الفيديو. والمجتمعات المحلية التي أعيد توطينها لم تعد إلى أوطانها بعد. ولا تزال سُبل وصول المجتمعات المحلية إلى الموارد البحرية التي هي جزء من أسباب كسب عيشها خاضعة للقيود.

لا تزال الآثار الصحية التي تنتقل من جيل إلى آخر بالغة الشدة وملموسة. والنفايات والمواد المشعة التي دُفنت تحت الأرض باتت الآن عرضة لارتفاع مستوى سطح البحر، مما يسبب مخاطر جديدة نتيجة لذلك. وتلك الأخطار ستظل تحدق بنا، ولهذا السبب تأتي كلمات منطقة المحيط الهادئ في هذا المحفل انطلاقا من التزام قوي.

نعترف بالجهود التي يبذلها قادة المجتمع المدني وشعوبنا في مسعاهم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في بلدان جنوب المحيط الهادئ من أجل إنهاء التجارب النووية في هذه المنطقة. إننا نرى أن المحيط الهادئ الأزرق سيكون محيط سلام لشعبنا وللعالم. ومن الحيوي حمايته لشعوبنا. بل إنه أكثر أهمية لكوكب الأرض في كفاحه ضد تداعيات تغير المناخ. فمنطقة المحيط الهادئ التي أصابها التلوث جراء التجارب النووية ستظل تعوق تقدمنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا اليوم نعرب عن إجلالنا لجميع ضحايا التجارب النووية في المحيط الهادئ وفي جميع أنحاء العالم. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الأكثر استدامة لتحقيق العدل المناخي لضحايا التجارب النووية في المحيط الهادئ وفي مختلف أنحاء العالم.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة

للانضمام إلى الاتحاد: تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يمثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية فرصة أخرى لبيان ضرورة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق عالميتها، وهي مسألة في صدارة أولويات الاتحاد الأوروبي. فالمعاهدة تشكل إحدى ركائز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار الدولي الذي يسهم في تحقيق السلام والأمن العالميين. والشرعية القوية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأهميتها الحيوية بالنسبة لأمننا الجماعي متضمنة في قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) وقرارات الجمعية العامة السنوية المتعلقة بالمعاهدة. سيواصل الاتحاد الأوروبي حشد التأييد للمعاهدة ولمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في المنتديات المعنية المتعددة الأطراف، بما في ذلك في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ونشجع أيضا على التفاعل مع المجتمع المدني بغية تعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا السياق، ونشيد بعمل فريق شباب منظمة المعاهدة.

وحيث يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نحث جميع الدول على السعي بخطوات حثيثة لبدء نفاذها والعمل بشكل بناء من أجل التوصل إلى توافق مبكر في الآراء بشأن مشروع الإعلان الوزاري لاعتماده في مؤتمر المادة الرابعة عشرة الذي سينعقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر. ويوفر هذا الحدث منبرا للمشاركة على الصعيد السياسي مع بقية الدول المدرجة في المرفق الثاني – إسرائيل، وإيران، والصين، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية – التي لا يزال يتعين عليها المصادقة على المعاهدة؛ وكذلك مع باكستان، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والهند، التي لا يزال يتعين عليها التوقيع والمصادقة عليها من أجل بدء نفاذها. يشجع الاتحاد الأوروبي بقوة مشاركة جميع الدول في مؤتمر المادة الرابعة عشر مشاركة رفيعة المستوى، ويحث البلدان التي لم تصادق على المعاهدة على تكثيف جهودها قبل المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

اضطلعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بدورها من خلال المصادقة على المعاهدة قبل سنوات، وستواصل حض بقية البلدان على فعل الشيء نفسه، بدون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير. ونرحب بأحدث عمليتي مصادقة على المعاهدة من جانب جزر القمر وكوبا، وهو ما زاد عدد التصديقات عليها إلى ١٧٠ تصديقا. وفي الوقت نفسه، من المهم أيضا أن تلتزم جميع الدول التزاما تاما بالوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية وأي تفجيرات نووية أخرى، وأن تمتنع كلية عن اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع موضوع المعاهدة وغرضها.

يحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تشرع في مسار يبعث على الثقة صوب نزع سلاحها النووي بالكامل وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وأن تمتثل فورا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. يحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وجه الخصوص، على زيادة انخراطها في مناقشات مجدية مع جميع الأطراف المعنية، من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية. إننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تنفيذ ما أعلنت اعتزامها القيام به لإنهاء التجارب النووية بأن توقع وتصادق على المعاهدة. يأمل الاتحاد الأوروبي في إحراز تقدم ملموس يؤدي إلى إغلاق مواقع التجارب النووية في البلد إغلاقا كاملا يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وفي هذا السياق، يمكن لمنظمة المعاهدة بما لها من خبرة أن تسهم إسهاما مهما في ذلك. في أعقاب التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أثبتت منظمة المعاهدة الدور القيم للغاية الذي تضطلع به في توفير بيانات مستقلة وبسرعة وموثوق بها تُمكّن المجتمع الدولي من الاستجابة بشكل مناسب وسريع. لقد أتاحت منظمة

المعاهدة للعالم نظاما عالميا حقيقيا بتكنولوجيا فائقة لرصد الانفجارات النووية، وهو أمر لا تستطيع أية دولة بمفردها القيام به.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى ثقته في نظام التحقق الخاص بالمعاهدة ويتطلع إلى استكمال نظام الرصد الدولي. إننا نقدر ما تحققه المعاهدة من تأثير رادع حيال عدم الامتثال لها والقدرة على التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ويثني الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والدول الموقعة على المعاهدة على التزامها الواضح باستمرار عمل نظام التحقق خلال جائحة مرض فيروس كورونا. ونحث جميع الدول الموقعة على المعاهدة التي لا يزال يتعين عليها إنشاء محطات على التعاون مع الأمانة الفنية المؤقتة في هذا الصدد، ونطلب إلى الدول المعنية الموقعة المساعدة في هذه العملية. وبالنظر إلى أن بناء نظام الرصد الدولي مستمر منذ أكثر من ٢٠ عاما، ما من ثمة عذر لمزيد من التأخير في اعتماد جميع المحطات وتشغيلها. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتولى حاليا تشغيل ٤٤ محطة من محطات شبكة نظام الرصد الدولي.

بالإضافة إلى إسهام المعاهدة الواضح في السلام والأمن الدوليين، فإن بناء القدرات المتكامل الخاص بمنظمة المعاهدة يساعد الدول في استخدام بيانات نظام الرصد الدولي في تطبيقات مدنية وعلمية وأبحاث مرتبطة بتكنولوجيات التحقق المتعلقة بالمعاهدة، بما في ذلك نظام الإنذار من أمواج التسونامي ومن سحب الرماد البركاني من أجل الاستفادة المثلى من استثمارنا الجماعي، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى الاستفادة الكاملة من المنافع الممكنة للتطبيقات المدنية والعلمية لبيانات نظام الرصد الدولي، ويدعم ماليا بناء قدرات البلدان النامية في هذا الشأن. ومع ذلك، لا تستطيع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداء مهامها الإلزامية إلا إذا حصلت على التمويل اللازم لدعم استكمال هذه الأدوات واستدامتها. لذلك ندعو جميع الدول المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها المالية وتكثيف دعمها السياسي للمعاهدة ومنظمتها.

منذ عام ٢٠٠٦، قدم الاتحاد الأوروبي لمنظمة المعاهدة مساهمات طوعية بأكثر من ٢٩,٥ مليون يورو لتمويل مجموعة متنوعة من المشاريع التقنية لتعزيز نظام التحقق وبناء القدرات في البلدان النامية. في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، دخلت مساهمة الاتحاد الأوروبي الطوعية الثامنة على التوالي، والتي بلغت ٦,٣ مليون يورو، حيز التنفيذ مما يضمن دعم الاتحاد الأوروبي الطويل الأمد لقدرات منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية في مجال الرصد والتحقق والتنفيذ المتواصل للأنشطة الجارية. ونتطلع إلى تعاون وثيق مع الأمين التنفيذي، السيد روبرت فلويد، ونؤكد له دعمنا الكامل في جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها، وكذلك فيما يتعلق بمواصلة تطوير نظام التحقق.

وكدليل آخر على التزامنا، قرر الاتحاد الأوروبي أن يؤيد ١٠ إجراءات في خطة الأمين العام لنزع السلاح، ومنها الإجراء المتعلق بتعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد تولت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تباعا المسؤولية بوصفها منسقا مشاركا للمؤتمر الذي يعقد كل سنتين لتعزيز بدء نفاذ المعاهدة، عملا بالمادة الرابعة عشرة من المعاهدة. وسنواصل اغتنام كل فرصة للدعوة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على جناح السرعة وتحقيق عالميتها في جميع المحافل الدولية ذات الصلة، وللدعوة بنشاط وإصرار إلى التوقيع والمصادقة عليها في الاجتماعات التي تعقد مع البلدان التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة بعد، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق ٢.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

السيد السني (ليبيا): يسعدني أن ألقي هذا البيان باسم مجموعة الدول العربية بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، والذي يمثل حدثا هاما يؤكد رغبة والتزام المجتمع الدولي بإنهاء التجارب النووية بكل ما سببته من ترويع للإنسانية وألحقته من أضرار بيئية مستدامة.

أود أن أعبر عن تقدير المجموعة العربية للعناصر المهمة التي تضمنتها بيانات كل من رئيس الجمعية العامة، والأمين العام للأمم المتحدة، والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تشترك جميعها في تأكيد الضرورة الملحة للتخلص من كافة التهديدات التي تمثلها الأسلحة النووية والتي بلا شك من أكثر أنواع الأسلحة تعارضا مع المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني، وأكثرها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تعبر المجموعة العربية عن قلقها البالغ إزاء التهديد الخطير الذي تواجهه الإنسانية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية التي يجب التخلص منها على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، مما يمثل الضمانة الرئيسية لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها.

وتشدد المجموعة العربية على ضرورة مجابهة المخاطر الناتجة عن استمرار امتلاك بعض الدول للأسلحة النووية، بل سعيها لتطويرها طبقا لعقائدها العسكرية الجديدة، وما يرتبط بذلك من إجراء تجارب نووية، حيث تمثل المخاطر الناتجة عن تلك التجارب تهديدا وجوديا ينبغي للمجتمع الدولي التعامل معه بشكل حثيث وبدون كلل وصولا إلى تخليص العالم والأجيال القادمة من تلك الأسلحة. كما تؤكد المجموعة العربية أن التخلص التام من الأسلحة النووية لا يعد فقط هدفا واقعيا وقابلا للتنفيذ، وإنما شرطا أساسيا للحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين بشكل مستدام. تعتبر المجموعة العربية أن استمرار وجود الأسلحة النووية وعدم تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتعهدات الملزمة ذات الصلة التي تم اعتمادها في عدة دورات لمؤتمر استعراض المعاهدة بما في ذلك عدم السعي لتحقيق عالمية المعاهدة، يمثل تهديدا خطيرا للأمن والسلم والدوليين. كما ترفض المجموعة العربية بشكل قاطع الذرائع التي يدفع بها ومفادها أن امتلاك الأسلحة النووية ضروري لتحقيق الاستقرار الدولي، أو أن الظروف الدولية غير مواتية للمضي قدما في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي.

وتطلب المجموعة العربية مجددا من الدول الحائزة للأسلحة النووية الاضطلاع بمسؤولياتها في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها والتخلص التام والكامل من ترسانتها النووية، وفقا لبرنامج زمني محدد، وذلك أقل ما ينبغي أن تقوم به تلك الدول تعويضا للمجتمع الدولي عن الأضرار الجسيمة والمستدامة التي أحدثتها آلاف التجارب النووية التي قامت بها في السابق.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه المجموعة العربية مجددا أهمية دعم الجهود الدولية المبذولة لتعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات المتعددة الأطراف الخاصة بنزع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ومنها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تقع مسؤولية خاصة على عاتق الدول النووية والبلدان التي لديها برامج وأنشطة نووية غير معلنة والأطراف التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تدعو المجموعة العربية إلى ضرورة مواصلة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة من أجل تيسير دخول اتفاقية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، وهي اتفاقية مضى على توقيعها أكثر من ٢٥ عاما.

بالرغم مما تتسم به منطقة الشرق الأوسط من توتر وانعدام للاستقرار، فقد أثبتت الدول العربية حسن نواياها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزام بتنفيذ تعهداتها في إطارها. كما شاركت بفاعلية في المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي ماضية في دعم أنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بما يستوفي الأهداف المنصوص عليها في ولاية اللجنة. وبالرغم من ذلك، ما برحت منطقة الشرق الأوسط من بين أبرز الأمثلة على التحديات التي تواجهها منظومة عدم الانتشار بسبب عدم تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإصرار إسرائيل على تحدي إرادة المجتمع الدولي والاستمرار في الخرق الممنهج للقرارات الدولية ذات الصلة وللأعراف والقواعد التي ترسيها معاهدة عدم الانتشار. وتشدد مجموعة الدول العربية على ضرورة تكثيف الجهود لمعالجة الخلل الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والحيلولة دون نشؤ سباق تسلح فيها وذلك بتنفيذ التعهدات المتفق عليها في إطار الآليات الدولية لنزع السلاح.

إن ما يكتسي أهمية كبرى في هذا الصدد هو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وفقا للقرار ذي الصلة الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، وقراري مجلس الأمن رقم ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٧٨ (١٩٩٠)، والقرارات اللاحقة ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي ذات الإطار، تؤكد المجموعة العربية على أهمية المؤتمر الذي تعقده الأمم المتحدة بموجب مقرر الجمعية العامة الخاص ٥٤٦/٧٣ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وترحب بنجاح دورته الأولى التي عقدت برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ في التوصل إلى عدد من النتائج الهامة، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/75/63). وتحث كافة الأطراف المدعوة لهذا المؤتمر على المشاركة فيه بحسن نية بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة في هذا الشأن بما يسهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتعرب عن تطلعها لإنجاح الدورة الثانية المزمع انعقادها برئاسة دولة الكويت خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل والخروج بنتائج تستجيب لشواغل الأطراف المعنية كافة.

السيد الياسوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نحتفل اليوم باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية للمرة الثانية عشرة. والهدف من هذا اليوم لفت انتباه العالم إلى الحاجة الملحة إلى وقف جميع تجارب الأسلحة النووية، وفرض حظر أيضا على انتشار الرؤوس الحربية النووية في نهاية المطاف.

بالنيابة عن بلدي، أود أن أثني على الرئيس وفريقه، وكذلك على الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو، ومكتب شؤون نزع السلاح على الجهود الدؤوبة لعقد هذا الحدث. ونهنئ السيد روبرت فلويد على توليه منصب الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونتطلع إلى تعاون مثمر بشأن تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعرب عن تقديرنا للرسالة التي وجهتها السيدة فيفيان أوكيكي، مديرة مكتب اتصال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك، ونتمنى للوكالة النجاح في إنجاز مهمتها. وأشكرهم جميعا على دعمهم الثابت لكازاخستان في سعيها إلى تحقيق السلام والأمن.

إن حضور عدد كبير من الدول الأعضاء هنا اليوم دليل على التزام المجتمع الدولي القوي بعالم خال من التجارب النووية، ومستقبل خال من الأسلحة النووية. وقد حدد هذا اليوم وأعلن بعد اتخاذ الجمعية العامة، بمبادرة من كازاخستان، القرار ٣٥/٦٤ بالإجماع في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، احتفاء بإغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١. لذلك أود أن أشكر جميع من اكل من شارك في تقديم القرار وأيده. في بيان ألقاه نور سلطان نزاربابييف قبل ٣٠ عاما بصفته أول رئيس لكازاخستان، أشار إلى أنها أول دولة عضو في الأمم المتحدة تغلق موقع تجاربها النووية الذي يعد ثاني أكبر موقع في العالم، وتتخلى أيضا عن رابع أقوى ترسانة نووية في العالم. وفورا، بعد تخلى بلدي عن ١١٠ قذائف تسيارية تحمل ١ ١٠٠ رأس حربي قادرة على الوصول إلى أي نقطة على هذا الكوكب، بدأ حركة عالمية لمناهضة الأسلحة النووية أدت فيما بعد إلى إغلاق مواقع لإجراء التجارب في روسيا والولايات المتحدة وفرنسا والصين.

لقد مهد ذلك اليوم أيضا الطريق أمام عمليات وإجراءات مهمة أخرى للحد من التهديدات النووية العالمية، بما في ذلك اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بنظامها المتطور للرصد الدولي للحفاظ على سلامة البشرية. ومن المهم ضمان بدء نفاذ المعاهدة، وبالتالي الحفاظ على مكانتها في الهيكل الدولي بما يعزز السبل الرامية إلى مواصلة تقليص قدرات الأسلحة النووية في شتى مناطق العالم. يجب أن نفعل ذلك إكراما للملايين من ضحايا تجارب الأسلحة النووية والقنابل الذرية، وحتى لا نشهد أبدا مرة أخرى هيروشيما أو ناغازاكي أو سيميبالاتينسك.

أنشأت معاهدة سيميبالاتينسك منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وهي الأولى من نوعها في نصف الكرة الشمالي وتحيط

بها الدولتان الرئيسيتان الحائزتان للأسلحة النووية. سنحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمعاهدة فيما تواصل جميع الدول الخمس في وسط آسيا سعيها لتحقيق رغبتها المشتركة في توفير الأمن والاستقرار والتنمية والسلام في المنطقة، مع علاج الشواغل البيئية الخطيرة.

في عام ٢٠١٥، بادرت كازاخستان بطرح الإعلان العالمي بشأن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وسيقدم مشروع قرار بناء على القرار ٥٧/٧٠ مرة أخرى هذا العام، ونتطلع إلى تأييد كل عضو في الجمعية، ويذكر أن ذلك القرار قد اُعتمد لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وحظي بتأييد معظم الدول الأعضاء ثم أعيد التأكيد عليه لاحقا في عام ٢٠١٨. ومن الأحداث البارزة الأخرى لهذا العام بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير. وكازاخستان تؤمن إيمانا راسخا بأنه من غير الممكن أن يتحقق الأمن النووي إلا إذا كان عالمي الطابع وغير تمييزي، ولذلك تحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى المعاهدة، التي تمثل واقعا جديدا وتجعل الأسلحة النووية غير مشروعة.

في وقت يتعرض فيه العالم لتهديدات هائلة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، والانتشار الواسع النطاق للنزاعات المسلحة، والدمار الذي يخلفه تغير المناخ الذي يعصف بالكوكب، يصبح النداء من أجل نزع السلاح النووي ضرورة ملحة. نحن بحاجة إلى تدابير لبناء الثقة من أجل القضاء على النزاعات بالتعجيل بالتنمية بدلا من ذلك عن طريق تسخير التكنولوجيا المتقدمة التي تحسن حياة الإنسان، وفي الوقت نفسه تقضي على التناقضات الخطيرة التي تفرضها النزاعات.

ومن قبيل التذكير بتاريخ المسيرة التي قطعها بلدي على درب نزع السلاح، والبرهان على أنه من الممكن التخلي عن الأسلحة النووية، والعيش في أمان واحترام، ومواصلة السعي لتحقيق التنمية، أقمنا معرضا للصور الفوتوغرافية بالقرب من مقهى فيينا، وأود أن أدعو الممثلين إلى زيارته حينما يتيسر لهم ذلك. لقد حان الوقت للتغلب على خطر التجارب والأسلحة النووية وغيرها من القوى المدمرة والبحث عن آفاق جديدة لتقدم وازدهار الجميع.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تلقيت طلبات من عدد من الوفود الأخرى للكلام في هذا الاجتماع التذكاري.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تزداد أهمية هذا الاجتماع الرفيع المستوى في ضوء استمرار بعض الدول في تحديث ترساناتها النووية والتوسع فيها، في سياق ينبغي فيه إعادة توجيه ملايين الدولارات المخصصة لها نحو الجهود الرامية إلى علاج الأزمة العالمية الراهنة التي تفاقمت بفعل جائحة مرض فيروس كورونا وباتت تؤثر على كل مجال من مجالات حياة البشر.

يساورنا قلق عميق بعد مرور ٧٦ عاما على قصف الولايات المتحدة الإجرامي لهيروشيما وناغازاكي، لأنه ذلك البلد – البلد الوحيد الذي أسقط قنبلتين ذريتين والذي يتصدر العالم في التجارب النووية والإنفاق العسكري وفي كم الأسلحة النووية الجاهزة للاستخدام – يبقي على موقف عند أدنى حد من النظر في استخدام هذه الأسلحة، وكذلك حتى في الاستجابة لما يسمى بالتهديدات الاستراتيجية غير النووية، وأيضا عند النظر في إمكانية إجراء تجارب نووية متفجرة للوقوف على سلامة ترسانته النووية وفعاليتها. يتعين الوفاء بالتعهدات الملزمة قانونا التي تشكل هيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. إننا ندين انتهاكات الولايات المتحدة لروح ونص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

من الجدير بالذكر أن كوبا خامس دولة تصادق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وقد رحبت ببدء نفاذها في ٢٢ كانون الثاني/يناير، حيث أعلنت بوضوح أن الأسلحة النووية ليست فقط غير إنسانية وغير أخلاقية ولا يمكن تبريرها من الناحية الأخلاقية بل إنها غير قانونية أيضا. ونحن فخورون بالانتماء إلى أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية وأول منطقة تعلن نفسها منطقة سلام. نؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهي خطوة

حاسمة نحو نزع السلاح النووي باعتباره مسألة لها أولوية في مجال نزع السلاح.

إن مصادقتنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في شباط/فبراير تأكيد جديد منا على التزامنا التاريخي بنزع السلاح النووي وبالحظر الكامل والفعال على جميع التجارب النووية، بما في ذلك التجارب المتفجرة وتلك التي تستخدم التجارب دون الحرجة وغيرها من الأساليب المتطورة. نؤيد أيضًا إغلاق وتفكيك جميع المنشآت المستخدمة لهذه الأغراض والبنية التحتية المرتبطة بها. ونؤكد من جديد اعتقادنا بأن السبيل الفعال الوحيد لوضع حد للعواقب الرهيبة التي تنجم عن الأسلحة النووية هو القضاء عليها قضاء مبرما في إطار من الشفافية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وحظر التجارب النووية بجميع أنواعها ووقفها أمر أساسي لتحقيق هذه الغاية.

ينبغي أن يسهم الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، والمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في تقدمنا صوب الهدف المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وينبغي أن يكون نزع السلاح النووي على رأس الأولويات في هذا المجال. كما ينبغي ألا تستخدم الطاقة النووية إلا للأغراض السلمية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، بدون تمييز. فالأسلحة النووية لا يمكنها حل مشاكل العالم.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بعقد هذا الاجتماع العام للجمعية العامة. ونشيد بمبادرة كازاخستان في الترويج لليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

تحل هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهذا دليل على تصميم المجتمع الدولي القوي على إنهاء التجارب النووية. استخدمت تلك التجارب الشريرة كخطوات أولية نحو إنتاج الأسلحة النووية ونشرها وحتى استخدامها. وقد انتقلت عواقبها المدمرة عبر الأجيال بما خلفته من تداعيات بالغة واسعة النطاق لم تطل شعوبنا فحسب، بل كوكبنا أيضا. وقد أجريت حوالي ٢ ٠٠٠ تجربة منذ عام ١٩٤٥، أجرت الولايات المتحدة ١ ٠٥٤ منها. وهي دليل على أنه يجب علينا اتخاذ تدابير مجدية لتحقيق نزع السلاح النووي، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لذلك، يجب على للمجتمع الدولي أن يواصل حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على تنفيذ التزاماتها القانونية والامتناع عن أي نشاط يتعارض مع تلك النصوص. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي ألا يتسامح إزاء الحيازة غير المشروعة من جانب النظام الإسرائيلي لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وتهديداته السافرة باستخدامها. وينبغي أن يوجه احتفالنا بذكرى اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية في المقام الأول إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية، لأنها تمتلك القدرة الفعلية على إجراء هذه التجارب. إننا لا نزال نواجه تهديدا متزايدا بسبب الأسلحة النووية، وفي هذا الصدد، تترتب مسؤولية خاصة على الدول الحائزة لتلك الأسلحة. وإزاء تجربة الماضي المريرة، نرى أن نزع السلاح النووي يشكل أولوية قصوى للمجتمع الدولي ولا بد من أن يظل ذلك. إن بقاء البشرية ذاتها يتوقف على اتفاقنا الثابت على عدم جواز نشر الأسلحة النووية أبدا، وينبغي، علاوة على ذلك، تدميرها إلى الأبد. ولذلك، نؤكد أن الوقف الاختياري للتجارب النووية ليس بديلا عن تعهد ملزم قانونا.

نرحب ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية وبعدد من التطورات الإيجابية الأخرى التي تعزز من عملية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ونحن نتفق مع الرؤية المبينة في القرار ٣٥/٦٤ ومفادها أن نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية هما الضمانتان الوحيدتان الكفيلتان بعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. فلنغتنم أي فرصة لمواصلة تعزيز ذلك الهدف النبيل.

السيد زاوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفة ألمانيا المنسق المشارك المنتهية ولايته لعملية المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

أجريت أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة نووية منذ بداية العصر النووي. وفي البدايات الأولى، لم يولَ اهتمام يُذكر لآثارها على حياة الإنسان.

ولكن الوعي ازداد شيئا فشيئا، ونحن نعلم الآن العواقب المدمرة التي يمكن أن تجلبها التجارب النووية والتي أحدثتها بالفعل. والواقع أن التجارب النووية خلفت بصماتها على تاريخ العديد من البلدان والمجتمعات المحلية ومناطق العالم. ويوافق اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية ذكرى إغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية قبل ٣٠ عاما. وهو يرمز إلى التجربة المأساوية التي مر بها كثيرون.

اليوم، ندرك جميعا عواقب التجارب النووية. وقرار الرئيس ماكرون بتسليط الضوء عليها وتعويض ضحاياها بشكل أفضل أمر له أهميته. لقد أصبح إنهاء التجارب النووية ضرورة إنسانية. ولكن الأمر يفوق ذلك. إنه معلم لا يمكن المبالغة في التشديد على أهميته، لأن الطريق المؤدي إلى عالم خال من الأسلحة النووية يمر أولا عبر عالم خال من التجارب النووية. إن إنهاء التجارب النووية إلى الأبد سيفرض قيودا على انتشار الأسلحة النووية وتطويرها. وسيعزز المسؤولية في مجال الشؤون النووية وييسر نزع السلاح النووي. قبل خمسة وعشرين عاما، فُتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولديها الآن ١٧٠ تصديقا و ١٨٥ توقيعا. نشيد بكوبا وجزر القمر لاستكمالهما عملية المصادقة عليها مؤخرا.

منذ بداية هذه الألفية، لم تقْدِم سوى كوريا الشمالية على إجراء تجارب الأسلحة النووية فنالت من المجتمع الدولي ما تستحقه من إدانة قاطعة مرارا وتكرارا. ومن الواضح أن هناك معيارا عالميا مناهضا للتجارب النووية في طور التشكيل. ولكي تصبح تلك العملية لا رجعة فيها، يتعين في مآل الأمر بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي خطوة طال انتظارها. وألمانيا، بصفتها المنسق المشارك المنتهية ولايته لعملية المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تدعو جميع البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة إلى القيام بذلك بدون شروط مسبقة أو تأخير. ندعو إسرائيل، وإيران، وباكستان، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، ومصر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل بما يكفل أخيرا بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وريثما يبدأ نفاذ المعاهدة، أود أن أؤكد مجددا دعم ألمانيا الصادق لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، باعتبارها مثالا رائعا على العمل المتعدد الأطراف في الممارسة العملية.

بوصفي عضوا في مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي، أود أيضا أن أشدد على التزام المبادرة بتعزيز غرض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على حد سواء. وبغية تعزيز التعليم في المجال النووي، نساند جميع المجتمعات المتضررة من جراء الأسلحة النووية ومواقع التجارب النووية السابقة، ونحن عازمون على تمكين جيل الشباب من تشكيل مستقبلنا في ذلك الصدد.

وفي الكفاح الذي دام عقودا لمناهضة التجارب النووية، مهما قلنا عن تقدير دور المجتمع المدني فلن نكون مبالغين في ذلك. الفيزيائيون والأطباء اضطلعوا بدور مهم في مساعدتنا على فهم آثار التجارب النووية على حياة الإنسان. ويذكرنا الهيباكوشا – الناجين من قصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية – برعب لا يوصف سيسببه أي استخدام للأسلحة النووية. كما أسهمت مراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية ورؤساء البلديات والبرلمانيون في الترويج لقضية إنهاء التجارب النووية. وقد حان الوقت لكي ينجز القادة السياسيون تلك المهمة.

السيد إسبينوسا كانياريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر الرئيس بوزكير على عقد هذا الاجتماع العام للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له. كما أثني على الدور القيادي الذي اضطلعت به كازاخستان، وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للبيان الذي أدلت به الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، بالنيابة عن الأمين العام، أنطونيو غوتيريش. وأود أن أهنئ الدكتور روبرت فلويد على بيانه وعلى تعيينه أمينا تنفيذيا لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. أتمنى له التوفيق في مهامه وأقدم له دعم إكوادور المستمر.

بالعمل يدا بيد مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سنحرز تقدما

في جهودنا الرامية إلى عالم خالٍ من التجارب النووية، بل عالم خالٍ من جميع أسلحة الدمار الشامل. تأثرت برسالة الناجين من التجارب النووية، وأود أن أذكّر بأن أفضل طريقة لإحياء ذكرى ضحايا هذه التجارب هي ضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على جناح السرعة. تحث إكوادور البلدان التي لم توقع على المعاهدة ولم تصدق عليها بعد، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق الثاني، على أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. وريثما يحدث ذلك، ستتمسك إكوادور بضرورة التزام جميع الدول بالوقف الاختياري لجميع أنواع التجارب النووية.

أود أن أبرز الدور التي تضطلع به منطقتي باعتبارها أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تُعلَنُ بأنها منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة تلاتيلولكو. وفي هذا الصدد، تؤيد إكوادور البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تنضم إكوادور إلى المجتمع الدولي في إدانة التجارب النووية أينما أجريت وبغض النظر عمن يجريها، ليس فقط لأنها تعين على تطوير سلاح له عواقب إنسانية وخيمة – وهو سلاح يحظره الآن صك ملزم قانونا – ولكن أيضا لأن هذه التجارب تسبب أضررا خطيرة للبيئة الطبيعية وتؤثر تأثيرا بالغا على العديد من السكان في شتى أنحاء العالم. ونؤكد مجددا أيضا أن التجارب دون الحرجة التي تجرى بالمحاكاة المحوسبة تتعارض مع روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتُمَكِّنَ من تحديث هذه الأسلحة، حتى بما يُخِل بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإن إكوادور، بغية الوفاء بالتزامها بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستواصل استضافة محطات الرصد دون السمعي ومحطات النويدات المشعة في جزر غالاباغوس، بغية تعزيز شبكة الرصد الدولية.

أخيرا، نشدد على أهمية مضمون القرار ١٣/٧٥، الذي شاركنا في تقديمه، ونعرب بالتالي عن خالص تقديرنا لآلية الاتصال بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك.

السيدة أغيار باربوسا (البرازيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن البرازيل بوصفها أحد مقدمي القرار ٣٥/٦٤، الذي بمقتضاه أعلنت الجمعية العامة بالإجماع يوم ٢٩ آب/أغسطس يوما دوليا لمناهضة التجارب النووية، ترحب بعقد اجتماع اليوم وتشكر كل من رئيس الجمعية العامة وكازاخستان على هذه المبادرة. وأود أيضا أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على بيانها، وكذلك روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفيفيان أوكيكي، مديرة مكتب اتصال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن بالغ تقديري للكلمات الملهمة التي أدلت بها سو كولمان – هاسيلدين، إحدى الناجيات من التجارب النووية والناشطة في مجال مناهضة الأسلحة النووية، ودانيتي لاكون، الناشطة المناهضة للأسلحة النووية. آمل أن تجعلنا كلماتهم نفكر مليا في التهديد الذي تشكله التجارب النووية على البشرية جمعاء.

إن التزام البرازيل بحظر التجارب النووية يعود إلى زمن بعيد. فقبل خمسة وعشرين عاما، كنا من أوائل البلدان التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نفس اليوم الذي فُتح فيه باب التوقيع عليها. وكنا أيضا من أوائل البلدان التي صادقت عليها في عام ١٩٩٨. ومن المؤسف للغاية أنه على الرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمن، لم يبدأ بعد نفاذ هذه المعاهدة البالغة الأهمية.

يجادل البعض بأن اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مقترنا بالوقف الاختياري للتجارب النووية، أدى إلى ظهور معايير قائمة بحكم الأمر الواقع تمنع التجارب النووية. من التطورات الإيجابية أيضا أن المرات القليلة التي اُنتهكت فيها هذه المعايير الناشئة منذ ذلك الحين قوبلت بإدانة دولية واسعة النطاق. بيد أنه لا يمكننا الاعتماد إلى الأبد على هذا الوضع الناشئ بحكم الأمر الواقع. إذ يجب أن يصبح حظر التجارب النووية صكا وطيدا وملزما

قانونا على صعيد العالم. ونحض جميع الدول التي لم توقع أو تصادق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، على القيام بذلك بسرعة.

أجريت حتى الآن أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة للأسلحة النووية. وقد أسفرت هذه التجارب المؤسفة عن آثار عشوائية مستمرة على صحة الإنسان والبيئة على السواء؛ آثار لا تزال ملموسة حتى يومنا هذا. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات الإعلامية سابقا، فإنها ستظل تؤثر على الأجيال المقبلة. إن ازدياد الوعي بالأضرار الشنيعة للتجارب النووية يعزز فكرة مفادها أن استخدام الأسلحة النووية ستكون له عواقب إنسانية غير مقبولة. وفي هذا الصدد، اتخذ المجتمع الدولي في كانون الثاني/يناير الماضي خطوة حاسمة إلى الأمام في عمليته المتحضرة التي أدت إلى بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية. وهذه الاتفاقية وثبة نوعية بالنسبة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار، حيث ترفع إلى حد كبير الحاجز الأخلاقي أمام استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. إن بدء نفاذ المعاهدة دليل على التزام الدول بهدفنا النهائي المشترك؛ أي القضاء على الأسلحة النووية قضاء مبرما.

وما من سبيل لضمان عدم إقدام أحد على استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف إلا بإزالتها تماما في إطار من الشفافية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وهذه القناعة لا تزال النبراس الذي تسترشد به البرازيل في التزامها الثابت بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبمعاهدة حظر الأسلحة النووية.

السيد باندیا (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن وفد جمهورية نيجيريا الاتحادية، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع العام المهم وأود أيضا أن أشكر الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على التزامه بالمعاهدة وعلى جهوده الرامية إلى تعزيزها وإنشاء نظام تحقق خاص بها.

تؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل غابون باسم مجموعة الدول الأفريقية.

يعرب وفدي عن أسفه العميق إذ أنه طوال السنوات الـ ٢٥ التي انقضت منذ اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم يبدأ نفاذها بعد. لذلك، نحض الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لم توقع أو تصادق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المذكورة في المرفق ٢ من المعاهدة، على أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير. بعد مصادقة نيجيريا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ما فتئت تكرس جهودها من أجل بدء نفاذ المعاهدة، تدعم جميع الجهود الرامية إلى توليد المزيد من الزخم السياسي واستمراره، وكذلك نشر الوعي العام اللازم لتعزيزها وبدء نفاذها. وفي هذا الصدد، عرض وفد بلدي رؤية بشأن سبل النهوض بهذا الهدف في سياق عدم الانتشار ونزع السلاح من أجل تيسير التوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية ما برح يمثل تهديدا وجوديا للبشرية جمعاء. وتكلفة صيانة هذه الأسلحة وتحديثها خيالية ولا يمكن تبريرها إذا ما قورنت بالموارد التي تخصصها الدول لمشاريع أكثر فائدة وإنتاجية يمكن أن تعزز نمو المجتمعات وتنميتها سلميا.

تؤكد نيجيريا قلقها إزاء بطء وتيرة تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية صوب القضاء التام على ترساناتها النووية، وفقا لالتزاماتها وتعهداتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشدد في هذا الصدد على أن تحقيق عالمية المعاهدة يتوقف على الامتثال الصارم لركائزها الثلاث، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

يغتنم وفدي هذه الفرصة ليؤكد من جديدة أن العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام المتعمد للأسلحة النووية أو تفجيرها عن غير قصد ينبغي أن تكون سببا قاهرا يدفع جميع الدول لعلاج مسألة استمرار حيازتها لهذه الأسلحة. ولا تزال الأسلحة النووية أقوى أدوات الدمار الشامل، وينبغي أن يكون القضاء التام عليها الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح ضمن الطائفة الواسعة للأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها.

تحقيقا لهذه الغاية، يذكر وفد بلدي بحرارة الحدث التاريخي المتمثل في بدء نفاذ المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية في ٢٢ كانون الثاني/يناير. ولا يزال يفخر بمشاركته بهمة في العلمية التي أفضت إلى اعتماد المعاهدة، وبكونه من أوائل البلدان التي وقعت وصادقت عليها. وكان التزامنا مُستمدا من موقف نيجيريا المبدئي حيال نزع السلاح النووي في العالم. ولذلك، نود أن نحث جميع أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك المشمولة بما يسمى بالمظلة النووية، على اغتنام الفرصة للتوقيع على المعاهدة والمصادقة عليها في وقت مبكر، وكذلك السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

إن التفجيرات النووية التجريبية لا تتسبب فقط بتوتر في البيئة السياسية العالمية فحسب، بل إن لها أيضا آثارا مدمرة على صحتنا وبيئتنا الطبيعية بما تنشره من مواد مشعة في الغلاف الجوي. وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي مجددا أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عنصران أساسيان للسلام والأمن الدوليين.

في الختام، واستنادا إلى الافتراضات الآنفة الذكر، نحث بقوة جميع الشركاء العالميين على بذل جهود متضافرة لتحقيق نزع السلاح النووي.

السيد وو جيانجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد اجتماع اليوم وعلى الجهود التي بذلت في الإعداد لها، على الرغم من التحديات التي يفرضها مرض فيروس كورونا. وأشكر وكيلة الأمين العام، السيدة إيزومي ناكاميتسو؛ والأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد روبرت فلويد؛ ومديرة مكتب اتصال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك، السيدة فيفيان أوكيكي، على بياناتهم. وأشكر أيضا زملائي والوفود الأخرى على بياناتهم.

إن الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميرا كاملا، والقضاء على خطر الحرب النووية، وبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية، كلها أمور تخدم المصالح المشتركة للبشرية جمعاء. وإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بوصفها ركيزة مهمة للنظامين الدوليين لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ما فتئت حيوية لصون السلام والأمن العالميين.

يمر المشهد الأمني الاستراتيجي العالمي بتحولات معقدة وجذرية، ويواجه التوازن والاستقرار الاستراتيجيان العالميان تحديا خطيرا. ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا لتحقيق الأمن المشترك، وأن يرفض، بعبارات لا لبس فيها، عقلية الحرب الباردة والنُهج ذات المحصلة الصفرية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي لجميع البلدان أن تقف بحزم دفاعا عن الدور الحيوي المهم الذي تضطلع به المعاهدة في كبح سباق التسلح النووي، والحد من خطر اندلاع حرب نووية، وأن تعمل معا لبناء عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بشدة بمقاصد المعاهدة ومبادئها، وأن تفي بتعهداتها بالوقف الاختياري للتجارب النووية، وأن تتعهد تعهدا غير مشروط "بعدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية" وأن تمتنع عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن سياسة الصين النووية هي أكثر السياسات اتساقا واستمرارا وقابلية للتنبؤ من بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. إذ أن الصين ما فتئت تؤيد حظر الأسلحة النووية حظرا تاما وتدميرها تدميرا كاملا. وحافظنا على التزامنا بسياسة "عدم المبادأة باستخدامها" وبتعهدنا غير المشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو ضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأبقينا دوما قدراتنا النووية عند الحد الأدنى المطلوب لصون الأمن القومي.

إن الصين، بوصفها من أوائل البلدان التي وقعَّت على المعاهدة، أيدت بقوة هدف المعاهدة والغرض منها، وأوفت بتعهدها بالوقف الاختياري لاستخدام تلك الأسلحة، وأيدت القرارات ذات الصلة الصادرة

عن الجمعية العامة، وقرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، وشاركت مشاركة قوية في أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي السنوات الأخيرة، أُحرز تقدم كبير في تشييد محطات نظام الرصد الدولي على أراضيها، والمصادقة والموافقة عليها، مما يبين بمنتهى الوضوح دعمها الثابت للمعاهدة.

سيُعقد المؤتمر الثاني عشر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك في وقت لاحق من هذا الشهر. والصين تتطلع إلى تمكن المؤتمر من تشكيل توافق دولي أكبر في الآراء بشأن حظر التجارب النووية. وستعمل الصين مع بقية المجتمع الدولي للإسهام في بدء نفاذ المعاهدة، وستواصل السعي إلى تحقيق الهدف النهائي، ألا وهو الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميرا كاملا.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونشكر أيضا الرئيس والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على الملاحظات الافتتاحية التي أدليا بها.

إننا إذ نحتفل باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، يجري تذكيرنا بأهمية ضمان تمكننا من العيش بسلام على هذا الكوكب والعمل على حظر الأسلحة النووية حظرا تاما ونهائيا وعدم السماح بإجراء تجاربها مرة أخرى. إن إحياء ذكرى اليوم ليس لفتة رمزية. فنحن نعلم أن استخدام الأسلحة النووية ليس لا يخلق إرثا طيبا. وعلينا أن نستغل كل لحظة وكل الوسائل المتاحة للتصدي لاحتمالات حدوث إبادة نووية. وفي النهاية، نعلم أن القوى النووية تؤثر على البيئة بطرق تتجاوز قدرتنا على التعافي بسرعة. ولا مجال لسوء التقدير في مجابهة التحديات الحالية التي تواجهنا في مجالات من قبيل تغير المناخ والأمن. وينبغي أن نوجه مواردنا إلى تلك المسائل بدلا من أن نسيء تخصيصها لسباق التسلح. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لاختبار الأسلحة النووية أو الاحتفاظ بها. يجب على جميع الدول أن تبذل قصارى جهدها للاقتراب خطوة واحدة من عالم خال من الأسلحة النووية. والاتجاه الأخير الذي يدعم استمرار وجود الأسلحة النووية بل تحديثها أمر غير مقبول. وبما أن التجارب عنصر رئيسي في تحديث الترسانات النووية، يجب على جميع الدول أن تنبذها، دلالة على رفضها لتلك الاستراتيجية. وينطبق ذلك أيضا على الدول المحتمية بمظلة الأمن النووي، التي تتحمل نفس المسؤولية عن تنفيذ التزاماتها وعن تعزيز مناخ دولي سلمي وآمن. وبالنظر إلى الآثار الضارة للأسلحة النووية، يتضح أنه لا يوجد أساس أخلاقي لحيازتها. وعلاوة على ذلك، مع بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية تنتفي حتى الأسس القانونية لحيازة هذه الأسلحة أيضا. إندونيسيا، باعتبارها أحد المؤيدين الرئيسيين للمعاهدة، تواصل الدعوة إلى تحقيق عالميتها.

ثانيا، يجب مواجهة العواقب الضارة الناجمة عن التجارب النووية على نحو ملائم. فلا تتوقف جهودنا عند توقف التجارب. إذ علينا مواجهة تداعياتها على البيئة والبشر وعلاجها، وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتحمل المسؤولية عن ذلك. فسواء أُجريت التجارب في البر أو في المحيطات، فإن آثارها الكارثية تظل باقية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على التجارب التي تجرى في المحيط الهادئ، نظرا إلى تواترها وشدتها. وفي هذا الصدد، تتضمن معاهدة حظر الأسلحة النووية أيضا أحكاما محددة للمعالجة البيئية ومساعدة الضحايا.

ثالثا، أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في غاية الأهمية. إنها بالاقتران مع صكوك دولية أخرى، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، تشكل لبنة أساسية نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وإندونيسيا، بوصفها من الدول التي صادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تحث بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ والتي لم توقع على المعاهدة وتصادق عليها بعد أن تفعل ذلك.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على ضرورة وقف جميع تجارب الأسلحة النووية، إلى جانب حظر هذه الأسلحة حظرا كاملا والقضاء عليها قضاء مبرما. فلنجعل الأسلحة النووية شيئا من تاريخ الماضي.

السيد روثلين (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذا الحدث التذكاري المهم اليوم، وكذلك جميع المتكلمين الرئيسيين ومقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم.

تؤيد النمسا تماما البيان الذي أدلى به ممثل أندورا باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، وكلاهما يحدد أولوياتنا فيما يتعلق بمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالتفصيل.

لقد مرت ست وسبعون سنة على أول تجربة للسلاح النووي. وهذا حدث مهم يصعب إحياء ذكراه. فمن ناحية، يذكرنا بأن خطر الأسلحة النووية وعواقبها الإنسانية الكارثية لا يزالان ماثلين رغم الجهود التي بذلت على مدى ٧٦ عاما. وفي الواقع، يبدو أنه يتنامى. فاتفاقات نزع السلاح القائمة يجري تقويضها؛ وضغوط الانتشار تتزايد؛ والشفافية يجري تقليصها؛ والترسانات النووية يجري تحديثها وزيادتها بتكاليف ضخمة. كما يجري استحداث وتصميم أنواع جديدة من الأسلحة النووية بحيث تكون أكثر ملائمة للاستخدام.

ومن ناحية أخرى، ثمة إنجازات ملحوظة تبعث فينا الأمل. لقد أصبحت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصرا أساسيا في الإطار العالمي لنزع السلاح النووي. نؤكد مجددا على ثقتنا الكاملة في المعاهدة وفي منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي نثني على عملها الدؤوب لإنهاء تجارب الأسلحة النووية. وتفخر النمسا باستضافة المنظمة وموظفيها المخلصين. ونرحب بمديرها التنفيذي الجديد، السيد روبرت فلويد، ونتطلع إلى دوره القيادي النشيط في سبيل تعزيز جهودنا المشتركة. تتولى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التحقق من احترام القاعدة الناهية عن التجارب النووية. والبيانات المستقلة الموثوق بها التي تقدم من خلال نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي تثبت فعاليتها. فهي تتيح عنصر ثقة لا غنى عنه لبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولذلك، من دواعي القلق البالغ أن عاما آخر قد انقضى دون أن يبدأ نفاذها، ولا سيما في وقت يجري في تقويض معاهدات أخرى لنزع السلاح وعدم الانتشار أو التشكيك فيها أو تركها حتى تنقضي مدتها تماما. إن جهودنا الرامية إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعاهدة يجب ألا تتباطأ. بل على العكس من ذلك، فقد حان الوقت لكي تصدق أخيرا البلدان المتبقية التي تحول دون بدء نفاذ المعاهدة، ولا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون تأخير أو شروط مسبقة.

إن الأغلبية العظمى من البلدان غير مقتنعة بانتظار عالم خال من التجارب النووية والأسلحة النووية، كما اتضح جليا في عام ٢٠١٧، عندما صوتت ١٢٢ دولة لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومنذ ذلك الحين، أنجزت المعاهدة عملية كبيرة. لقد بدأ نفاذها في ٢٢ كانون الثاني/يناير، وأصبحت الآن حائزة على ٨٦ توقيعا و ٥٥ تصديقا. وتجري الاستعدادات لعقد أول اجتماع للدول الأطراف في فيينا في آذار/مارس ٢٠٢٢. وقد دعيت جميع الدول والمنظمات المعنية، ونتطلع إلى الترحيب بها في فيينا، سواء بصفتها دولا أطرافا أو مراقبين. وعلى غرار المعاهدات الأخرى المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والكيميائية، فإن المحظورات الواردة في المعاهدة ضرورية للقضاء على تلك الفئة من أسلحة الدمار الشامل. والمعاهدة تكمل العناصر الرئيسية الأخرى في الهيكل العالمي لنزع السلاح وتعضدها، ونهيب بجميع الدول التفاعل مع ما تنطوي عليه المعاهدة من شواغل وغايات.

في الواقع أن خطر حدوث تفجير نووي، سواء أكان عرضيا أم متعمدا أم ناتج عن سوء فهم، آخذ في الازدياد. وستكون العواقب الإنسانية كارثية لأي تفجير. وأسلحة اليوم أكبر وأكثر تدميرا من تلك التي ألقيت على هيروشيما وناغازاكي. واليوم، توصف الأسلحة المماثلة الحجم لتلك المستخدمة في عام ١٩٤٥ بأنها أصغر حجما وأكثر "ملائمة للاستخدام" مقارنة بترسانات الدول النووية الأخرى. وهذا تحول مرعب في التسميات وليس مضللا فحسب، بل إنه يهدد أيضا بإسقاط المحظورات المتعلقة باستخدام هذه الأسلحة.

وفي الوقت نفسه، من الواضح تماما أن الأسلحة النووية لا تزيد من الأمن، وهو رأي تتشاطره النمسا مع الأمين العام. فالأمن العالمي

إنما يتحسن بالثقة المتبادلة والشفافية. إن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك، أولا وقبل كل شيء، بدء نفاذ قاعدة عالمية لمناهضة التجارب النووية من خلال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووي، خطوة أساسية نحو الحد من خطر الانتشار النووي وبالتالي زيادة الثقة. لذلك، أؤكد مرة أخرى التزام النمسا بالعمل على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق عالميتها، وأهيب بجميع الدول العمل معا لتحقيق تلك الغاية. وبانضمامنا إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، يمكننا أن نضمن مستقبلا لا يضطر فيه أحد إلى العيش في خوف من الأسلحة النووية مرة أخرى.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أدلي بتعليق موجز واحد بشأن الجلسات المقبلة لهذا الاحتفال. من الضروري التوضيح في إعداد قائمة المتكلمين. في حين نحترم احتراما كاملا الشكل العام للاجتماعات التذكارية التي يقيد فيها عدد المتكلمين، ينبغي التواصل مع جميع الدول الأعضاء على النحو الواجب بشأن أي خروج عن تلك الممارسة بغية إتاحة الفرصة لجميع الوفود المهتمة بأن تشارك وتستعد بناء على ذلك.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أوكرانيا تماما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لإغلاق موقع تجارب الأسلحة النووية في سيميبالاتينسك، كازاخستان، في عام ١٩٩١، نُحيي ذكرى جميع ضحايا التجارب النووية وننحني إجلالا لأولئك الذين تضررت حياتهم. نود أن نغتنم هذه الفرصة لزيادة الوعي العام بشأن خطر تجارب الأسلحة النووية وعواقبها المدمرة. في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى يومنا هذا، أجريت أكثر من ٠٠٠ ٢ تجربة نووية في شتى أنحاء العالم، مما أدى إلى عواقب مدمرة على الناس والبيئة، وكذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إننا إذ نحتفل بهذا اليوم الدولي، وفي ضوء حلول الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نود أن نشدد على الأهمية الحيوية لمسألة بدء نفاذ المعاهدة وتحقيق عالميتها. والوقف الاختياري للتجارب النووية المتفجرة الذي أعلنته دول مختلفة مهم ولكنه لا يزال غير كاف، لأنه لا يمكن أن يحل محل معاهدة ملزمة قانونا. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول التي لم توقع أو تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، التي يستلزم بدء نفاذ المعاهدة توقيعها والمصادقة عليها. وينبغي أن يظل تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وسرعة بدء نفاذها أولوية رئيسية لجميع الدول، لأن ذلك سيعزز إلى حد كبير النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، بالإضافة إلى الإسهام في السلام والأمن الدوليين.

إن عقد المؤتمر الدولي بموجب المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هنا في الأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا الشهر سيُمثِّل فرصة أخرى لمناقشة مستفيضة لآفاق بدء نفاذ المعاهدة. نشيد بالمشاركين في رئاسة المؤتمر على جهودهم في تيسير عملية التفاوض بشأن مشروع الإعلان الوزاري. وبغية تهيئة زخم إيجابي لإجراء مزيد من المناقشات، نشجع جميع الدول على الدخول في حوار هادف للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة.

حتى اليوم، لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البلد الوحيد في القرن الحادي والعشرين الذي يجرى تجارب نووية. إننا نحثها على اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع سلاحها النووي بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى ترجمة ما أعلنته من نوايا إلى أفعال من خلال إنهاء تجاربها النووية والتوقيع والمصادقة على المعاهدة. فما من سبيل لإثبات استعدادها للإسهام في تعزيز النظام الأمني الحالي على الصعيدين الإقليمي والعالمي سوى تنفيذ تلك الخطوات. وعلى الرغم من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب

النووية لم يبدأ نفاذها بعد، وتماشيا مع العديد من قرارات مجلس الأمن، نحث جميع الدول على أن تمتنع عن إجراء أي تجارب نووية أو أي تفجيرات نووية أخرى.

في الختام، نود أن نؤكد مرة أخرى التزامنا القوي بوضع حد لجميع التجارب النووية، أيا كان الزمان والمكان الذي قد تجرى فيه في العالم.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في هذا الاجتماع التذكاري.

قبل رفع الجلسة، أود أن أقول بضع كلمات. قد تكون هذه آخر مرة آخر مرة أترأس فيها اجتماعا بصفتي نائبة رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. لقد كان شرفا عظيما للبنان ولي أن أشغل منصب نائبة الرئيس. وأود أن أشكر جميع الأعضاء على تعاونهم، ولكن الأهم من ذلك، أود أن أشكر الأمانة العامة على عملها، الذي بدونه لا يتحقق شيء في هذه القاعة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.